نصف دونم ارض هناك . وقد ازداد التعصب عند الجماهير اليهودية لدرجة ان المدعو ابراهام بن منشه ، الذي كان يعمل في صحيفة هيوم ، انقض على عضو الكنيست ماير فلنر بينما كان يسير في شارع اليركون بتل ابيب مساء ٦٧/١٠/١٥ ، وطعنه من الخلف ، لا لسبب الا لكونه فقط يعارض الاحتلال ويدعو الى تنفيذ قرار مجلس الامن . وكانت الجماهير تنظر الى المعتدي كبطل وعومل معاملة خاصة بالسجن — فكانت تصله طرود بريدية من امريكا اعرابا عن تأييده(١١).

هذه بعض عينات مما حدث عشية وبعيد حرب حزيران للمواطنين العرب في « اسرائيل » وقد توخيت ان تكون ممثلة لجميع المناطق . وقد اخفيت اماكن اعتقال المواطنين العرب عن عائلاتهم ومنعت العائلات من الاتصال بهم. ورفضت السلطات ايضا السماح لمحاميهم بالاتصال معهم . وقد قدم احد النواب (توفيق طوبي) استنكارا لذلك في الكنيست : « ليس فقط مكان سجن المعتقلين اخفي عن عائلاتهم ، الا انه منع عنهم حتى الان رؤيتهم ، على الرغم من الطلبات الكثيرة ، وحتى نائب الكنيست منع بعد ان اتصل برئاسة البوليس ومع مدير السجون . ومنع ايضا محامي المعتقلين حتى الان ، من زيارتهم لتقديم المساعدة القانونية . واكثر من هذا كانت انظمة الطوارىء الانتدابية ، التي بموجبها اعتقل هؤلاء المواطنون تخول بموجب المادة ١١١ حق الرجوع الى لجنة اعتراضات قضائية ، يرأسها قاضي المحكمة فيتكون . ان المحامين عن المعتقلين توجهوا الى اللجنة وطلبوا انعقادها للنظر في قضية الاعتقال الاداري لعدد من الموقوفين . وكان ذلك في ١٦ حزيران . وفي يوم الجمعة ٢٣ حزيران اجتمعت اللجنة ودعي امامها عدد من المعتقلين ، ولكن رئاسة السجون اخفت عن المحامين كليا مسالة انعقاد اللجنة وجرى التحقيق بغياب المحامين . وقد جرى هذا الامر بموجب امر من ادارة السجون حسب اللائحة رقم ٦٧/٥ بتاريخ ٤ حزيران الحالي والتي بموجبها اعطي حق الدفاع عن المعتقلين الى محامين يهود مدرجة اسماؤهم في قائمة المحامين المخولين للمرافعة امام المحاكم العسكرية — وفق قانون المحاكم العسكرية لسنة ١٩٥٥ . وهكذا حرموا من حق الدفاع عن انفسهم حسب اختيارهم هم»(١٢).

العرب في « اسرائيل » والعرب في المناطق المحتلة

منذ الايام الاولى للاحتلال تميزت السياسة الاسرائيلية بصفتين مختلفتين تجاه عرب المناطق المحتلة : صفة العنف تجاه عرب غزة والقطاع وصفة اللين والمسايرة تجاه عرب الضفة والهضبة ، مع ان الدافع لهذا « اللين » كانت بواعثه مختلفة في كل من المنطقتين . في غزة كانت السلطات تريد ان تكسر مقاومة السكان وتحطم عنفوانهم ليلوذوا من ثم بالهرب ويتركوا القطاع خاليا قدر الامكان من السكان حتى اذا ما تم ضمه الى اسرائيل كانت المشكلة الديموغرافية محلولة او مقبولة على الاقل . واما في الضفة ، فقد ارادوا ان يثبتوا للعرب « اكاذيب الدعايات العربية عن اسرائيل وجيشها » تمهيدا لتهيئة الاجواء لاقامة دويلة فلسطينية تكون شبه مستعمرة اسرائيلية وبالتالي تكون جسرا لتصفية القضية الفلسطينية نهائيا . واما في الهضبة فقد كانوا يعتقدون ان بامكان المتعاونين معهم من بعض زعماء الدروز في « اسرائيل » ان يؤثروا على دروز الهضبة ويجتذبوهم الى تبني سياسة مماثلة وبالتالي الى تسريب فكرة « الدويلة الدرزية » التي روج لها النائب جبر معدي . الا ان دروز الهضبة رفضوا جميع هذه المشاريع والتحركات المشبوهة. وكانت الحكومة ترى ان بامكان العرب «الايجابيين» (وهي صفة تطلقها السلطات عادة على العملاء) في « اسرائيل » ان يلعبوا دور الخاطبة بالنسبة لعرب الضفة . فشجعتهم وارسلت منهم الوفود محاولة ان ينجح هؤلاء في تحبيب اسرائيل الى قلوبهم . وقد حرصت السلطات الاسرائيلية حرصا شديدا على عدم تسرب العناصر « السلبية » (وهي صفة تطلقها السلطات على العناصر الوطنية) من العرب في اسرائيل ، حتى لا تفسد الصورة في عيون عرب الضفة . وقد مهدت السلطات لذلك بان اوعزت الى كل المسؤولين الرسميين سواء عسكريين او مدنيين وحتى الى المواطنين اليهود العاديين بان يتصرفوا تصرفا لائقا مع عرب الضفة وان يظهروا لهم كل « ود » و « محبة » ومعاملة طيبة ، حتى يمهدوا لعملائهم الطريق لانجاح مهمتهم . وكانت العناصر الوطنية التي شعرت بالمخطط الاسرائيلي تحاول قدر استطاعتها فتح عيون اخوانهم على حقيقة ما يدور خلف الابتسامات والمفازلات . فشرحوا لهم احوالهم السيئة — ابتداء من الحكم العسكري ومرورا بمصادرة الاراضي حتى جميع انواع التمييز العنصري ، وقد اطلقوا لهم على تلك الحقبة اسم